



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION



**جائحة كوفيد 19 وضرورة
القضاء على العنف
الموجه ضد النساء والفتيات
في البلدان العربية**

المقدمة

ماذا فعلت جائحة كورونا بالمرأة وبالفتاة العربية؟ هل اقتصر كوفيد 19 على قتل من أصابه الفيروس من النساء في المنطقة العربية أم زاد الأسرة العربية شقاء فقتلها مرتين، مرة بفيروس كورونا ومرة ثانية بالعنف الأسري المسلط على المرأة بحكم الموروث الثقافي القائم على هيمنة العنصر الذكوري على إدارة شؤون العائلة... ما هي مشاريع الحلول المقترحة للتصدي للعنف المنزلي المضاد للمرأة؟ وكيف تبدو الصورة العامة المؤسفة لأحوال الأسرة والمرأة العربية في ظل جائحة كورونا؟ وبالتحديد ما هي نتائج ما أنجز من خطوط بيانية وحاصل المعطيات التي قدّمها الباروميتر العربي في هذا المجال والمعطيات المتوفرة من الجهات الرسمية والجمعياتية والحقوقية من بعض البلدان العربية، من أجل بلورة مجموعة من التوصيات تكون أرضية للنقاش الهادف إلى إيجاد حلول عملية للمشاكل المترتبة عن تفشي جائحة كورونا على صعيد المنطقة العربية.

تلك هي أبرز مضامين هذه الوثيقة التي ساهم خبراء في إعدادها وهي وثيقة جديرة بأن تكون محور حوار في منابر بمشاركة الخبراء من مختلف الاختصاصات والفئات المعنية مباشرة بموضوع العنف المسلط على المرأة وهي المنظمات الحقوقية والمنظمات الإنسانية وخلايا الحركة النقابية النسائية في المنطقة العربية.

وتستند هذه الوثيقة إلى معارف مجموعة واسعة من الخبراء الذين يُقدمون الحلول التي تهدف إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، مراعين السياق الوطني الذي تحدث فيه الأزمة.

جائحة كوفيد 19 والعنف ضد النساء والفتيات

تُظهر البيانات المُستجدة اشتداد وتفاقم ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات منذ تفشي فيروس كوفيد 19، وخاصةً العنف المنزلي .

مع توسع نطاق الأوامر التي تنص على البقاء في المنزل لإحتواء إنتشار هذه الجائحة ، فإن النساء اللاتي يتعرضن للعنف من قبل شركاءهن يجدن أنفسهن معزولات عن الناس وعن الوسائل التي يمكن أن تساعدن وتحميهن من هذا العنف .



المرأة العربية والعنف المنزلي في ظل جائحة كوفيد-19

نظراً لتفشي وباء كوفيد 19 وما ترتب عنه من تدابير كحظر للتجول وإغلاقٍ مستمر، فقد عاد العنف المنزلي للظهور إلى العلن بالمجال العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، بحيث يُمكن أن تُشكّل هذه الأزمة فرصةً الآن لتحويل العنف المنزلي من مسألة خاصة إلى قضية عامة في الدول العربية مُعطية فرصةً لإصلاح العلاقات غير المتساوية بين الجنسين القائمة منذ القدم، والتي تتزايد في ظل هذه الأزمات والتقدّم بالتشريعات غير الفاعلة.



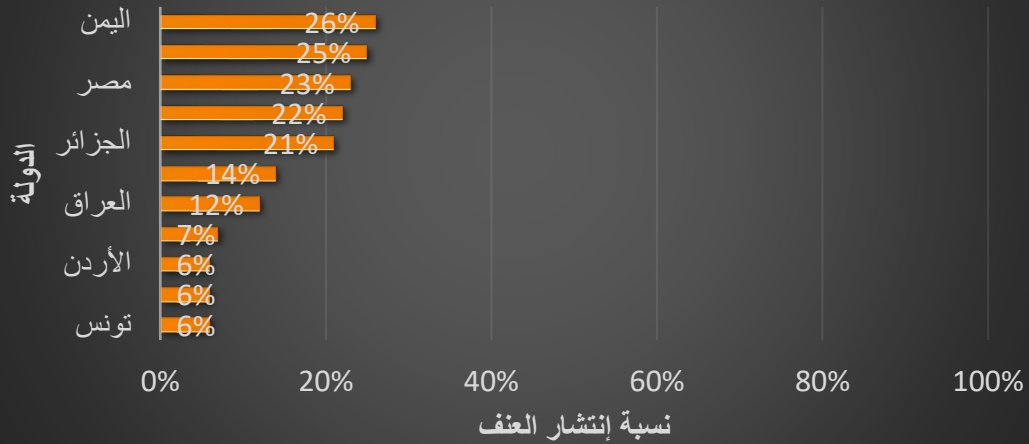
العنف المنزلي مشكلة خطيرة تاريخياً

لقد كان العنف المنزلي مشكلة خطيرة في المنطقة العربية حتى قبل ظهور جائحة كوفيد 19 وقد تزايد هذا العنف نتيجة التداعيات الناجمة عن هذا الوباء، وتُشير الإحصائيات بحسب إستطلاع الباروميتر العربي الذي تم إجراءه في الفترة 2018-2019 إلى وجود حالات العنف المنزلي في نحو 15 في المائة من الأسر بالمنطقة، حيث أنّ نسبة العنف المنزلي في اليمن تبلغ (26%) وفي المغرب (25%) وفي مصر (23%) وهي نسبة إنتشار عالية مقارنة بباقي الدول، حيث بلغت نسبة أدنى في ليبيا (7%) و (6%) في كلّ من الأردن ولبنان وتونس (طالع أدناه الرسم البياني لنتيجة إستطلاع الباروميتر العربي لمقارنة هذه النسب).

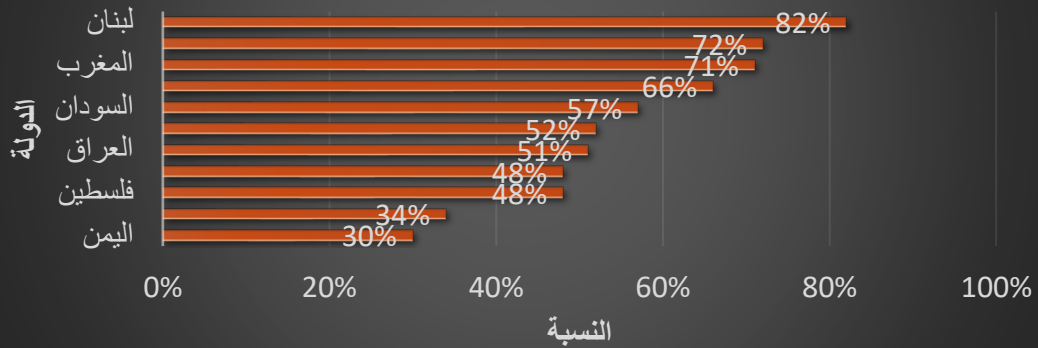
تختلف نسب العنف المنزلي باختلاف الدول، و يُمكن أن يستهدف العنف المنزلي الرجال أو النساء، حيث تصل نسبة البلاغات عن العنف المنزلي ضد ضحايا إناث في المنازل التي تشهد عنفاً منزلياً إلى 82% في لبنان، و 72% في مصر، و 71% في المغرب، و 66% في الجزائر، ومن جهة أخرى تبلغ نسبة البلاغات عن العنف المنزلي ضد ضحايا إناث في ليبيا 34% و في اليمن 30% (طالع أدناه الرسم البياني لنتيجة إستطلاع الباروميتر العربي لمقارنة هذه النسب).



نسبة إنتشار العنف المنزلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



نسبة الأسر التي ينتشر فيها العنف ، والنساء هن ضمن أفرادها المُعذِّفين



رصد لتفاقم العنف ضدّ النساء خلال تدابير مواجهة جائحة كورونا في مجموعة من الدول العربية

العنف ضدّ النساء في المغرب في فترة الحجر الصحي الشامل

يمثل المنزل أخطر مكان تتعرض فيه النساء المغربيات إلى العنف الأسري بنسبة 52 في المائة من حالات العنف ضدّ النساء وهو ما يساوي 6.1 ملايين امرأة حسب المعطيات الرسمية للمنذوبية السامية للتخطيط (مؤسسة حكومية للإحصاء)، ويشير التقرير نفسه إلى أنّ من بين 13.4 مليون امرأة مغربية تتراوح أعمارهنّ ما بين 15 سنة و 74 سنة، تعرضت أكثر من 7.6 ملايين امرأة إلى نوع واحد من العنف على أقل تقدير وهو ما يُمثّل 57 في المائة من النساء.

ويعدّ المغرب من بين البلدان العربية التي أقرّت قانوناً لمكافحة العنف ضدّ النساء منذ سنة 2018، يشدد العقوبات وينصّ على آليات للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

ورغم وجود اجراءات جازرة غير أنّها لم تمنع تصاعد وتيرة العنف المسلط على النساء خلال الحجر الصحي الشامل الذي بدأ في 20 مارس/أذار 2020 وقد أشارت شبكة "إنجاد" إلى أنّ عدد النساء اللاتي تعرضن للتعنيف قد ارتفع بشكل ملحوظ خاصة في الأسبوعين الثاني والثالث من الحجر الصحي وقد سجل ذلك من خلال ارتفاع عدد المتصلات بالمستمعات والمسعفات الاجتماعيات العاملات بالشبكة. وفي نفس تلك الفترة تلقت جهات حقوقية يوميا اتصالات هاتفية من نساء يطلبن استشارات قانونية بعدما وجدن أنفسهنّ، في ظرف استثنائي، في مواجهة عنف مستتر.

ويعود تصاعد العنف المنزلي في المغرب خلال جائحة كورونا إلى التوترات التي ظهرت داخل الأسر نتيجة الضغوط النفسية المرتبطة بوضعية الحجر الصحي وقد تمّ تسجيل حالات عديدة استغلّ فيها الأزواج هذا الظرف من أجل ممارسة الضغط النفسي والإكراه الجسدي لإجبار زوجاتهم على التخلي عن حقوقهنّ، وكثيرا ما كانت النساء المعنّفات تضطرون إلى تقبّل الوضع بسبب الفقر والهشاشة والأمية، خصوصا إذا كان الزوج هو المعيل الوحيد للأسرة.

وقد أطلق الاتحاد الوطني لنساء المغرب يوم 27 مارس/ آذار 2020 منصّة "كلنا معك" لمواكبة النساء والفتيات ضحايا العنف على مدار الساعة كامل أيام الأسبوع بالتوازي مع إطلاق شبكة وطنية للمواكبة النفسية والاجتماعية تضم 12 خلية انصات في كل جهات البلاد مهمتها المواكبة النفسية والاجتماعية عن بعد. وتتكوّن خلايا اليقظة من متخصصين في مجال علم النفس وعلم الاجتماع والاستشارة النفسية والوساطة الأسرية ومساعدين اجتماعيين عن بعد. وتهدف الشبكة إلى الإنصات للنساء والشباب والأشخاص في أوضاع هشّة والتخفيف من عزلتهم في فترة الحجر الصحي، بالإضافة إلى الإرشاد والتوجيه بشأن البدائل المتاحة من أجل الحفاظ على التماسك الأسري عبر الوقاية من النزاعات وحماية النساء والفتيات والمنظمات من كل أنواع العنف. كما تولت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة تمويل مبادرات الجمعيات وشبكات مراكز الاستماع، من أجل مواكبة النساء ضحايا العنف عن طريق الاستماع والدعم النفسي والتنسيق مع المصالح المختصة لحماية الضحايا، والإرشاد ودعم المنظمات والجمعيات الحقوقية في التجاوب السريع مع لكنّ تدابير الحجر الصحي وحالة الطوارئ عسرت مهمة المنظمات والجمعيات الحقوقية في التجاوب السريع مع ضحايا العنف.



الحجر الصحي يرفع معدلات العنف الأسري في الجزائر

أكدت جمعيات حقوقية جزائرية أن ظاهرة العنف المنزلي قد تزايدت في ظل تدابير مواجهة جائحة كورونا بالحجر الصحي وحظر التجول وذلك نتيجة توتر العلاقات العائلية بين أفراد الأسرة بسبب تواجدهم في فضاءات مغلقة ولفترات طويلة، الأمر الذي ساهم في زيادة الاحتقان والتوتر بينهم وغالبا ما يكون الزوج هو من يمارس العنف ضد المرأة، خاصة الرجال الذين يعانون ضغطا نفسيا بسبب ظروف اجتماعية أو صحية أو مالية، وينتهي إلى ممارسة العنف على النساء أول الضحايا لحالات العنف وبعدهن الأطفال .

وقد سجلت شبكة " وسيلة " للدفاع عن حقوق المرأة ظهور حالات عنف جديدة إلى جانب تفاقم العنف مع الفئة التي كانت تتعرض لهذه المشكلة في السابق، عبر المكالمات الهاتفية التي وصلتها من طرف المعنفات، حيث بلغ عدد الاتصالات أسبوعيا نحو 70 مكالمة بمعدل 10 مكالمات في اليوم تولت فيها أخصائية نفسية التحوار مع المعنفة وتقديم الحلول والخطوات اللازمة لخروجها من الأزمة.

كما سجلت جهات حقوقية وقوع 11 جريمة قتل عبر البلاد خلال مرحلة الحجر المنزلي كانت ضحاياها النساء، فيما لم تساعد تدابير مواجهة جائحة كورونا في الجزائر في حماية النساء المعنفات في فترة الحجر المنزلي فقد علق مصلح الطب الشرعي التابعة للمستشفيات العمومية، استقبالها لضحايا العنف، واقتصرت على المحالين بأمر من وكيل الجمهورية أو المصالح الأمنية ممّا قلّل من عدد الطالبيين لتشخيص الطب الشرعي ولشهادت طبية في تعرضهم للعنف لكنّ ذلك لا يعكس حالات العنف الحقيقية الحاصلة داخل الوسط الأسري في فترة الحجر المنزلي.

لذلك تؤاخذ جهات حقوقية وجمعياتية الجهات الرسمية لعدم اتخاذها التدابير الكافية لحماية الفئات الضعيفة من النساء والأطفال في هذا الظرف الاستثنائي لأزمة كورونا وتطالب بوضع رقم أخضر تلجأ له النساء ضحايا العنف للتبليغ عن المعتدين خلال فترة الحجر المنزلي، وفتح مصلح استعجالية في المحاكم لنفس الغرض.

في تونس أربعة آلاف حالة عنف ضد المرأة والطفل خلال الحجر الصحي الشامل

سجلت أزمة وباء كورونا تزايداً في الاعتداءات المسلطة على النساء في تونس حيث انعكست سلبيات على كثير من الأسر التونسية ويفسر ذلك بضبابية الوضع الذي فرضته الجائحة على المواطنين وقلة الإمكانيات المادية وصعوبة الظروف المهنية للفتات الهشة والضعيفة علاوة على ضيق محلات السكنى وتزايد الأعباء على ربوات البيوت مما سلط ضغوطاً كبيرة داخل الأسر وتفجرت منه مشاكل بلغت حدّ العنف وإلحاق الأذى الجسدي بالنساء والأطفال والطردهن من المنزل.

وتشير التقديرات إلى تضاعف عدد حالات العنف ضد النساء 7 مرات مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2019

وقد أعلنت وزيرة العدل التونسية، ثريا الجريبي في جلسة بمجلس النواب التونسي أنه خلال الحجر الصحي الشامل لمجابهة تفشي وباء فيروس كورونا الذي بدأ منذ 22 مارس 2020 ، تمّ تسجيل 4 آلاف و 263 قضية حققت فيها النيابة العامة وتتعلق بالعنف ضدّ المرأة والطفل وتسجيل تورّط 5 آلاف و 111 منّهما في هذه القضايا في الفترة بين مارس وأفريل 2020

كما شهدت مراكز الإيواء ارتفاع عدد الوافدات عليها من النساء ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي العام حيث أمّن لهنّ أخصائيون نفسانيون واجتماعيون وأطباء الإحاطة خاصة أنّ بعضهنّ كنّ بحاجة إلى عناية استثنائية بسبب العنف الشديد الذي سلط عليهنّ وعلى أطفالهنّ. كما تمّ اطلاق خط أخضر لتلقي شكاوي النساء ضحايا العنف.

ورغم جهود المساعدة النفسية والمادية والقضائية من طرف المنظمات المعنية بشأن المرأة والأسرة والمنظمات الحقوقية إلا أنّها لم تغط سوى عدد محدود من حالات العنف. كما أنّ التشريعات التونسية المتطورة في مجال حقوق المرأة والطفل لم تكن كافية لحماية النساء التونسيات وأطفالهنّ من العنف أثناء فترة الحجر الصحي وأصبح من الضروري إيجاد حلول أشمل وأجدي.

ارتفاع حالات العنف ضد للمرأة في مصر خلال الحجر الصحي

قام المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بإجراء استطلاع رأى المصريات حول فيروس كورونا المستجد خلال الفترة من 4 الى 14 أبريل 2020 وأظهرت نتائجه أنّ 11 بالمائة من النساء المتزوجات قد تعرضن لعنف من الزوج بعد ظهور فيروس كورونا في مصر

كما أوضح الاستطلاع أنّ الأقل تعليماً من النساء كانوا الأكثر تعرّضاً للعنف؛ حيث بلغت نسبة من تعرضن للعنف من الحاصلات على تعليم أقل من المتوسط 14%، في حين كانت نسبة الحاصلات على تعليم جامعي أو أعلى 4%.

وتنخفض نسبة النساء المعنفات بارتفاع المستوى المادي حيث بلغت النسبة بين المستوى المادي الأدنى 14% وكانت بين المستوى الاقتصادي الأعلى 6%.

وظهر من خلال الاستطلاع أنّ السيدات في العمر من 30 إلى أقل من 50 سنة كنّ الأكثر تعرّضاً للعنف من الزوج مقارنةً بالفئات العمرية الأخرى حيث تبلغ نسبة من تعرضن للعنف بينهن 12% مقابل 9% بين الأصغر سناً والأكبر سناً.

وجدير بالذكر أنّ من تعرّضن للعنف منهن 7% لم يتعرضن من قبل لعنف من الزوج، و4% سبق أن تعرضن لعنف من الزوج، وأظهر الاستطلاع أيضاً المشاكل الأسرية خلال الحجر الصحي زادت بنسبة 33% وزادت نسبة العنف بين أفراد الأسرة بـ 19%.

وقد خصص مكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة الخط الساخن رقم 15115 في كل المحافظات لاستقبال شكاوي السيدات ضحايا العنف وعبر فروع في المحافظات على مدار الساعة. وقد سجلت 370 شكوى عنف خلال الفترة من 1 مارس حتى 20 أبريل 2020، و241 شكوى العنف الاقتصادي أو المادي تمثلت في طلبات سداد ديون أو قروض، حصلت عليها السيدات، والتهديد باتخاذ الاجراءات القانونية ضدهن في حال عدم دفع. فيما بلغت شكاوي النساء من العنف الجسدي أو اللفظي أو الاجتماعي 129 على أيدي الأزواج والأبناء، وصلت أحيانا إلى التهديد بخطف الأبناء أو خطفهن، ممّا يجبر السيدات على تحمل العنف الواقع عليهن.

S

ويشرف على الخط الساخن العامل لمدة 12 ساعة يوميا متخصصون في القانون وأخصائيو اجتماعيون ونفسيون يستقبلون الشكاوى ويزودون المبلغات عن العنف بالإستشارات القانونية والدعم الإجتماعى والنفسى. وفي هذا الإطار أيضا تم تسخير قنوات الأخرى للشكاوى عبر مواقع التواصل الاجتماعى. كما تم تخصيص خط لنجدة الطفل بمجلس الأوممة والطفولة وقطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية وخط شكاوى مجلس الوزراء وخط شكاوى بوزارة التضامن الاجتماعى والخط الساخن للأمانة العامة للصحة النفسية.

ودعمت مراكز استضافة المرأة بالخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتى يتعرضن للعنف، تتضمن بروتوكولا طبيا للتعامل مع حالات العنف، ومسارا لإحالة الحالات، ودليلا للمعايير القضائية، ودليل الإستجابة الشرطية الفعالة، ودليل لمكتب شكاوى المرأة، والدليل الإجرائى لإنشاء وحدات مناهضة العنف بالجامعات المصرية، ودليل مدربين لمقدمي الخدمات الطبية، ودليل تقديم الخدمات الإجتماعية والخطوات الإجرائية فى بيوت الإستضافة، وذلك بالشراكة بين المجلس القومى للمرأة و وزارات العدل والنيابة والداخلية والصحة والتضامن الاجتماعى ومنظمات المجتمع المدنى وهيئات الأمم المتحدة.



العراق: تفاقم مشكلة العنف المنزلي والتحرّش بالقصر والاعتداء على النساء في ظل الحجر الصحي المنزلي بسبب كورونا

وثقت تقارير الأمم المتحدة في العراق في منتصف شهر أبريل 2020 حالات عديدة لإساءات مروعة في حق النساء والفتيات من اغتصاب وعنف الأزواج لزوجاتهن وتحرش جنسي وانتحار بسبب العنف المنزلي مما جعل مجلس القضاء الأعلى العراقي يصدر تعميما يدعو القضاة إلى استخدام جميع الأحكام القانونية للردع، يرى مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العراق أن ذلك ليس كافيا لسدّ الثغرات، مشيرا إلى أن المطلوب من الحكومة اتخاذ خطوات فورية لحماية النساء ومحاسبة المعتدين.

وقد ساهمت إجراءات الحجر الصحي التي اعتمدت لمواجهة جائحة كوفيد19 في العراق بداية من منتصف مارس/ آذار 2020 في ازدياد مخاطر العنف المنزلي وقللت قدرة الضحايا على الإبلاغ عن الإساءة والبحث عن المأوى الآمن للحصول على الدعم والحماية استنادا إلى تقارير مكتب حقوق الإنسان في العراق التي تفيد بأن بعض النساء المعنفات لا يمكنهنّ مغادرة المنزل للحصول على الرعاية الطبية بسبب الوصم والعار الذي قد يجلبه لأسرهنّ، وأيضا لأن العادات الاجتماعية لا تسمح للمرأة بأن تكون وحدها في مراكز الحجر في ظل غياب ذكر من أقربائها

وفي حين تفيد التقارير الإعلامية العراقية ومواقع التواصل الاجتماعي زيادة العنف المنزلي، فإنّ السلطات لاحظت انخفاضا في التقارير الرسمية المتعلقة بالعنف المنزلي.

وقد تحملت النساء النصيب الأكبر من الرعاية والمسؤوليات المنزلية، ووقع عليهنّ العبء الأكبر للأزمة، وكنّ الأكثر تعرّضا للعنف داخل منازلهنّ يتحملنه في صمت وعدم قدرة على الإبلاغ عن الجناة خوفا من الإذلال إمام المجتمع، إذ لا تبحث الضحايا دوما عن الدعم خشية الحاق العار بأسرهنّ بالإضافة إلى العقوبات القانونية التي تواجه النساء عند الإبلاغ عن العنف المنزلي، ومن بينها قانون العقوبات الذي ينصّ على أن عقاب الزوج لزوجته هو حق قانوني وبالتالي فهو ليس بجريمة ممّا خلق شعورا بإفلات مرتكبي جرائم العنف ضد النساء من المحاسبة والعقاب.

أما الحالات التي تتم فيها محاسبة الجناة، فغالبا ما يتم إجبارهم على التوقيع على وثيقة تشير إلى أنهم لن يكرروا جرمهم أو أن يُطلب من الضحايا "التصالح" مع الجناة وهو الحل المفضل عادة.

وقد سجل استقبال مراكز حماية الأسرة العراقية وهي وحدات تقدم مكاناً آمناً للمرأة وتدعم ضحايا العنف توافد نساء معنفات ولكن سجّل طرد عدد من النساء اللاتي يستطعن الإبلاغ في أغلب الأحيان، ويُفرض عليهنّ الحصول على تقرير عليه توقيع القاضي.

لذلك صار متأكداً بعد تجربة الحجر الصحي الأولى وما انجر عنه من عنف مستتر ضد النساء في العراق أن تسرع الحكومة والبرلمان في العراق بتركيز قانون مكافحة العنف المنزلي. كجزء من الحلّ الذي يجب أن يعاضده إنشاء مأوى يسهل الوصول إليها وتوفير تدابير خاصة عاجلة للنساء، بما فيها الخدمات الآمنة والسريّة عبر الإنترنت لتقديم الشكاوى، أو تخفيف المتطلبات أمام النساء للإبلاغ عن سوء المعاملة والبحث عن ملجأ وقت الطوارئ.

في فلسطين المتزوجات وربات البيوت هنّ الأكثر عرضة للعنف في فترة الحجر الصحي الشامل

لم يراع العنف ضد المرأة الظروف والتحديات التي خلقتها أزمة كورونا منذ مطلع هذا العام بل تغذي منها، فخلال تفشي جائحة كورونا منذ مطلع عام 2020، واجهت المرأة في فلسطين واقعاً امتزجت فيه التحديات الاجتماعية وتحديات مواجهة الاحتلال، بتحديات جائحة كورونا على المرأة وعلى الأسرة، لتضاعف من حجم المخاطر التي تتعرض لها النساء على مستوى العنف والتمييز، سواء في سوق العمل في ظل استمرار التخوف من تعطل الحياة الاقتصادية والاستغناء عن العمال أو وقف رواتبهم بسبب الأزمة، وصولاً إلى المنزل وانعكاسات ظروف الضغوط النفسية والاقتصادية وبالتالي تحمل المرأة لهذه الأزمات. مما جعلها في عديد الحالات تدفع الثمن خارج المنزل وداخله نتيجة الحجر في المنازل ونتيجة التراجع الاقتصادي للأسر وفقدان الدخل، وحالة اللايقين التي تسود الأسر والمجتمع . فسيدتان لقيتا حتقهما بسبب العنف النفسي والجسدي منذ بداية جائحة كورونا، ونساء معقّفات حاولن الانتحار، والعشرات من النساء تعرّضن لأشكال من العنف النفسي والجسدي خلال الشهور الأربعة الأولى لسنة 2020، كما ذكر التقرير الإحصائي الخاص الذي أصدرته وزارة التنمية الاجتماعية نهاية شهر أبريل 2020 للفترة بين بداية كانون الثاني وحتى نهاية نيسان 2020 .

واستناداً الى ذلك التقرير الإحصائي، شهدت حالات العنف ضد المرأة تذبذباً خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020، مع وجود ارتفاع ملحوظ في شهر آذار حيث بلغ عدد الحالات الموثقة خلال هذا الشهر نحو 37.5% مقارنة بنحو 16.6% من إجمالي الحالات وتوزعت باقي النسبة على الأشهر الأخرى، ويشير إلى حدوث نحو 42.4% من حالات التعنيف بين المتزوجات.

وهذه الأرقام لا تعكس جميع حالات العنف ضدّ النساء، إذ أنها تمثل عدد الحالات التي تعاملت معها مرشديات المرأة في مديريات وزارات التنمية لا سيما أنّ هناك حالات لم تصل إلى المديريات ، إلى جانب حالات طلبت المساعدة من خلال منظمات المجتمع المدني والخط الساخن، وبالتأكيد هنالك حالات عنف بقيت صامتة.

وقد غلب استعمال العنف ضدّ النساء من الفئة العمرية بين 20 إلى 39 عاماً وهي الفئة التي تشكل الحاضنة الأسرية، حيث وصلت نسبتهنّ لنحو 67.7% من مجموع النساء اللاتي تعرضن للعنف.

كما تبين أن تراجع المستوى التعليمي كان عاملاً مؤثراً ملحوظاً حيث بلغت نسبة النساء اللواتي تعرّضن للعنف ضمن فترة الحجر الصحي واللاتي لا يتجاوز تحصيلهن العلمي الاعدادية نحو 58.3%.

وأظهرت بيانات وزارة الصحة أن نحو 72.9% من مجموع النساء المعنفات اللاتي تم توثيق حالاتهن هن من ربّات البيوت وجاء في المرتبة الثانية العاملات في مهن الخدمات وغيرها بنسبة 12.5%، فدور المرأة كربة منزل ومدبرة لأمر أسرتها، وكذلك كونها عاملة وتوفر مصدر دخل للأسرة لم يشفع لها خلال الجائحة لتجنّبها العنف. فيما مثل العنف النفسي نحو 42% من أشكال العنف الذي تعرّضت له المعنفات، مقابل 32% تعرّضن للعنف الجسدي، وهي نسب مرتفعة مقارنة بباقي أشكال العنف الأخرى.



مدينة القدس الأقل تضرراً من العنف المنزلي .. أرقام خادعة

توضح بيانات رسمية أن نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف خلال الفترة الماضية بلغت 1% في محافظة القدس، وتوزعت باقي النسبة على باقي المحافظات التي تم تسجيل الحالات ضمنها ويرجع سبب انخفاض العنف ضد المرأة في محافظة القدس في زمن الوباء أكدت ساما عويضة/ مدير عام مركز الدراسات النسوية في فلسطين أنه غالباً ما تكون الإحصائيات المتوفرة حول القدس في كافة المجالات، غير دقيقة لأسباب تتعلق بعدم ثقة سكان القدس بأي أحد يجمع معلومات كنتيجة لما تبذله سلطات الاحتلال من جهد في سبيل جمع معلومات تمكن السلطات من سحب هوية القدس وهو هدف تعمل عليه سلطات الاحتلال لتفريغ القدس من سكانها، وكذلك كنتيجة لمعرفة سكان القدس بأن الجهة الوحيدة القادرة على معاقبة المعتف هي سلطات الاحتلال وهنا تدخل النساء في إشكاليتين تتعلق بعدم الموافقة على معاقبة فلسطيني من قبل سلطات الاحتلال، والثانية بعدم ثقتهن بهذه السلطات من حيث التعامل مع مشاكل الفلسطينيين بشكل صحيح. والسبب الآخر هو أن أزمة الوباء لم تشكل تأثيراً اقتصادياً كبيراً على سكان القدس كما أثرت على سكان الضفة وقطاع غزة، بفضل وجود الضمان الاجتماعي، كما أن العمال لم ينقطعوا عن عملهم كما هو الحال في المناطق الأخرى، حتى أنه لم توجد إجراءات مشددة كما حصل في الضفة الغربية من حيث الخروج من البيت، والتنقل، الأمر الذي جعل مضاعفات هذه الأزمة في القدس أقل من غيرها من المناطق.

وقد كان من الآثار التي نتجت عن العنف الممارس ضد النساء في فلسطين أن نحو 64% منهن قد حاولن الهروب من المنزل للخلاص من العنف، و سجلت 8 حالات لنساء معنفات حاولن الانتحار تتراوح أعمارهن بين 20 و 29 عاماً، تعرضت أغلبهن إلى أكثر من شكل واحد من أشكال العنف.

وفي هذا السياق، من بين حالات العنف المنزلي ضد النساء سجلت وزارة التنمية الاجتماعية في فترة الحجر الصحي العام 20 محاولة انتحار للنساء أسبابها العنف داخل الأسرة فاللواتي لا يجدن بديلاً للخلاص يقمن بإنهاء حياتهن، كان من ضمنها حالتا وفاة، إحداهما فتاة من سكان مدينة قلقيلية في 18 من العمر، تعرضت للعنف النفسي مما دفعها لإلقاء نفسها من علو، والثانية امرأة متزوجة من محافظة سلفيت تبلغ 27 عاماً ولديها 4 أطفال تعرضت للعنف الإلكتروني مما دفعها لشرب مادة كيميائية. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الحالات المشابهة يتم تسجيلها على أنها وفاة طبيعية.

وفي مستوى أخطر من ممارسة العنف ضد النساء يبين استطلاع لوزارة شؤون المرأة أنه خلال الجائحة سجلت مؤشرات لارتفاع في حالات سفاح القربى التي يعتدي فيها الذكور جنسياً على النساء داخل أسرهم الأمر الذي يدفعهن إلى الانتحار.

الثقافة الأبوية التقليدية

من الأمثلة السابقة يتضح إنّ الوضع في المنطقة العربية مؤسف للغاية بسبب الثقافة الأبوية المترسخة (النظام الأبوي)، فبالإضافة إلى تأثير العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي على النساء من جميع الخلفيات فقد جاء فيروس كوفيد 19 ليزيد الوضع سوءاً، فهذه الثقافة الأبوية المرتكزة على العادات وعلى تقاليد تجعل جميع القرارات المتعلقة بالأسرة بيد الرجل، حيث يقول أغلب الرجال (70%) بالمنطقة أن الأزواج وليس الزوجات هم من يجب أن يكون لهم القرار الأخير في الشؤون الأسرية بحسب الإستطلاع الذي أجراه الباروميتر العربي العام الماضي، ففي 6 دول من بين 12 دولة شملها استطلاع الباروميتر العربي ، ترى أكثر من نصف النساء في هذه الدول الست بأن الزوج هو من يجب أن يكون صانع القرار الأول والأخير في شؤون العائلة، وهذا الإعتقاد يتوافق مع العنقبات المتحيزة ضد المرأة والداعية إلى الهيمنة الذكورية التي تؤدي دورها إلى زيادة احتمالات وقوع العنف ضد النساء وإلى تقييد استقلالية المرأة في صناعة القرار الأسري ممّا يفضي إلى زيادة الآثار السلبية المترتبة على النساء في ظل جائحة كورونا.



الإختيارات الصورية للمرأة العربية

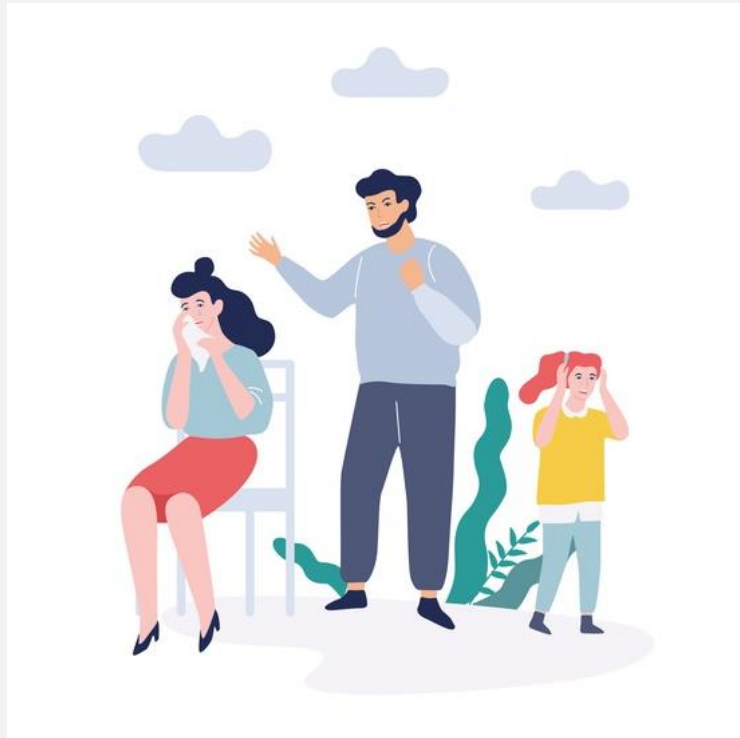
تقضي ضحايا العنف نتيجة إجراءات الإغلاق وتدابير حظر التجول في كثير من الدول وقتاً أطول داخل المنزل مع المعتدين مما يؤدي إلى زيادة الأذى الموجه ضدهن ، ونظرًا لهذه الظروف فإنّ الخيارات المتاحة للنساء المُعرّضات للخطر الناجم عن العنف محدودة جدًا ، فإمّا البقاء في المنزل و المعاناة أو الهروب من المنزل دون أيّ ضمانات تكفل لهنّ مأوى آمن لإيوائهن في ظلّ هذه الجائحة وكلا الخيارين يمثلان في نهاية المطاف اختيارات صوريّة ، وذلك لأنّ المشكلة الرئيسية هي أنّ الحكومات العربية لم تنجح حتى الآن في إعطاء أولويّة لصحة النساء وحمايتهن في سياق خطط مواجهة جائحة كوفيد 19 ، ففي ظل نقص الأماكن التي يُمكن للنساء اللاتي يُعانين من الأذى الإحتماء بها وعدم قدرة الشرطة والمراكز الطبيّة على استيعاب هذه الحالات بسبب الإفتقار إلى التجهيزات اللازمة ، تُناضل منظمات المجتمع المدني من أجل حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسد هذه الفجوة عن طريق توفير سُبُل بديلة تُراعي القيود المفروضة على حركة التنقل وإجراءات التباعد الإجتماعي وتشمل هذه السبل : توفير خطوط إتصال مباشر وخدمات الإستشارات عن طريق الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت ، بالإضافة إلى توفير مأوى مؤقت للناجيات ، ورغم هذه الوسائل المتاحة فإن معظم النساء لا يلجأن إلى هذه المنظمات لطلب المساعدة بل يفضّلن طلب المساعدة من الأقرباء.



إعتبار العنف في المجتمعات العربية شأنًا عائلياً خاصاً

إن العنف المنزلي هو أمرٌ شائع في الدول العربية ، ويرجع تتفاقم هذه الظاهرة بشكل خاص نتيجة إعتباره شأنًا عائلياً خاصاً، حيث يُظهر الإستطلاع الذي أجراه الباروميتر العربي في الفترة بين 2018-2019 أن معظم ضحايا العنف من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (88%) يلجأن إلى أقاربهن أو قريباتهن لطلب المساعدة منهم ، مع نسبة قليلة من نساء في المنطقة (12%) يُفكرن بتقديم شكوى إلى الشرطة المحلية بسبب هذا العنف ، ويختلف الوضع في لبنان من حيث نسبة النساء اللاتي يقمن بإبلاغ الشرطة المحلية عن العنف المنزلي حيث بلغت (49%) وتعتبر هذه النسبة كإستثناء بين نسب الدول العربية.

ونظراً لهذه النسب ، ففي حالة توفر قوانين تتصدى للعنف المنزلي فإن هذه القوانين تبقى غير نافذة على نطاق واسع في كل الحالات وذلك لأن نسبة النساء اللاتي سيقمن بالإبلاغ عن العنف المنزلي للشرطة قليلة مما يؤدي إلى إعفاء المعتدين من العقاب على أفعالهم المُسيئة. وبحسب الإستطلاع ، فإن نسبة النساء المُعنفت اللاتي يذهبن للمستشفيات لطلب المساعدة والدعم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي (6%) وهي نسبة قليلة مقارنة بعدد حالات العنف، ومن جهة أخرى لا تلتمس أي من النساء المعرضات للعنف تقريباً المساعدة من المنظمات المحلية، وقد ساعدت جائحة كوفيد 19 بتسليط الضوء على أوجه القصور في تدابير الدعم التي اتخذتها السلطات العربية لحماية الناجيات من العنف، حتى تلك الإجراءات المُتخذة قبل إنتشار الوباء.



في ما يلي مقارنة النسب بين الدول بحسب إستطلاع الباروميتر العربي :

نسبة ضحايا العنف المنزلي من النساء في الدول العربية اللاتي يلجأن إلى الجهات التالية لطلب الحماية والمساعدة						
الدولة / الجهة	قريبة	قريب	الشرطة المحلية	المستشفى	منظمة محلية	لا شيء مما سبق
فلسطين	64%	14%	7%	12%	/	6%
العراق	50%	18%	6%	9%	/	16%
السودان	47%	41%	8%	7%	3%	6%
الجزائر	45%	34%	9%	/	/	17%
المغرب	44%	60%	9%	13%	1%	8%
تونس	43%	24%	12%	6%	/	14%
اليمن	40%	34%	8%	3%	3%	10%
الأردن	39%	19%	6%	6%	/	/
لبنان	34%	30%	49%	/	/	/
مصر	32%	37%	16%	13%	/	12%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	55%	28%	12%	6%	1%	8%

تحويل الأزمة الحالية لجائحة كوفيد 19 إلى فرصة

تُوفر جائحة كوفيد-19 الفرصة للسلطات العربية لتحويل العنف المنزلي من شأن عائلي خاص إلى قضية عامة ، حيث كانت ست دول فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أصدرت قوانين وتدابير لمكافحة العنف المنزلي حتى عام 2019 ، ووفقاً لناشطات محليات معنيات بحقوق المرأة و لمنظمة هيومن رايتس ووتش، فإنّ هذه القوانين تحتوي على العديد من أوجه القصور والثغرات التي تُضعف فعاليتها في ردع المُعتدين عن إلحاق الضرر بالنساء.

يجب على السلطات في الدول العربية، التصدي للعنف المنزلي بشكل قوي وحازم بصفته أزمة صحية عامة، حيث يُؤثر هذا العنف على صحة المرأة الجسدية والنفسية، لذلك يجب على السلطات توطيد التعاون بين الشرطة وقطاع الصحة ونظام العدالة الجنائية والمنظمات المحلية المعنية بحقوق المرأة من أجل توفير الإغاثة الفورية والدعم الكافي للنساء الناجيات من العنف. وعلى المدى البعيد، هناك عقبة رئيسية تقف في طريق النساء ويجب التغلب عليها، وهي اصلاح القوانين القائمة على التمييز الجندي في الدول العربية و إعادة الموازنة بين أدوار الجنسين على نحو يُحقق المساواة، حتى يتم التحكّم في العنف المنزلي ولا تبقى النساء العربيات محبطات من التماس المساعدة من خارج نطاق الأسرة والذي يؤدي بدوره إلى إعفاء المُعتدين من العقاب على أفعالهم المُسيئة بسبب عدم قيامهن بإبلاغ الجهات المُختصة مثل الشرطة المحلية.

يجب أن تتضمن المواجهات الوطنية المتعلقة بجائحة كوفيد 19 الأمور التالية

- توفير خدمات تهدف إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زيادة الوسائل والموارد اللازمة لدعم الملاجئ وخطوط الإتصال المباشر والإستشارات المقدمة عبر الإنترنت الخاصة بالنساء والفتيات.
- توسيع نطاق هذه الخدمات الأساسية ومواءمتها مع سياق الأزمة الحالية لضمان حصول الناجيات من النساء والفتيات على الدعم المناسب.
- إعطاء الأولوية للدعم النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات المتضررات من تفشي هذا الوباء وكذلك للناجين من العنف على أساس النوع الاجتماعي، وللعاملات في الخطوط الصحية الأمامية وغيرهن من موظفات الدعم الاجتماعي العاملات في الخطوط الأمامية.
- تقديم سلطات إنفاذ القوانين لتحذيرات ورسائل ذات طابع شديد مفادها بأنه لن يتم التسامح مع مرتكبي هذه الأفعال وأن الإفلات من العقاب أمرٌ غير مقبول، حيث يجب على الشرطة والجهات القضائية الفاعلة ضمان إعطاء أولوية عالية لحوادث العنف ضدّ النساء والفتيات ، ويجب الحرص على التصدي لمظاهر العنف الناشئة في ظل جائحة كوفيد 19.



القضايا والاتجاهات

يُشكل العنف ضد النساء والفتيات انتهاكاً لحقوق الإنسان، وهو قضية عالمية ذات تأثير كبير على الضحايا/الناجيات، وعلى أسرهن ومجتمعاتهن.

فعلى صعيد العالم تعرضت قرابة 18 في المائة من النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة واللاتي كُنَّ على علاقة ما من قبل إلى العنف الجسدي أو الجنسي على الرغم من أن العنف من المُمارس من قبل الشريك هو أحد أكثر أشكال العنف شيوعاً وانتشاراً ضد النساء ألا أنّ النساء والفتيات تتعرضن للعنف في سياقات متعددة - في أوقات السلم أو النزاع ، أو في أعقاب النزاع - وأيضاً في مجالات متنوعة : على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي أو على مستوى المجتمع ككل، ويوفر التقدم السريع في التكنولوجيا سبيلاً آخر للعنف وهو العنف الإلكتروني ضد المرأة ، وتشير البيانات المتاحة إلى أن أقل من 40% من النساء اللواتي يتعرضن للعنف يقمن بالإبلاغ عن هذه الجرائم أو يطلبن المساعدة ، ومن بين أولئك النساء اللاتي يقمن بطلب المساعدة فإن معظمهن يطلبن المساعدة من العائلة والأصدقاء، حيث أن نسبة النساء اللاتي يقمن بطلب المساعدة من الشرطة أقل من 10 % من النساء اللاتي يقمن بطلب المساعدة.

إن أزمة العنف ضد النساء والفتيات تفاقمت بشكل ملفت في ظل جائحة كورونا، حيث تُظهر البيانات المستجدة أنه منذ تفشي كوفيد 19 ازدادت البلاغات المقدمة والمُتعلقة بالعنف ضد المرأة في عدة دول ، وخاصةً بلاغات العنف المنزلي، ومن المُرجح أن يزداد هذا العدد مع تزايد المخاوف الأمنية والصحية والمالية التي ترفع حدّة التوترات والضغطات وذلك بسبب الظروف المعيشية الضيقة والمُقيدة الناجمة عن الإغلاق ، فقد كان نصف سكان العالم يخضعون إلى حالة الإغلاق والحجر الصحي المنزلي بسبب جائحة كوفيد 19 بحلول أوائل نيسان/أفريل 2020.

أثر جائحة كوفيد19 على النساء والفتيات العربيات

الضغط الكبير على الخدمات الأساسية التي تلجأ إليها النساء والفتيات مثل خدمات الاتصال المباشر وملاجئ حالات الطوارئ

زيادة العنف المنزلي بسبب المكوث المطول داخل المنزل نتيجة الإغلاق المفروض

زيادة العنف الإلكتروني الذي تتعرض له النساء والفتيات باستعمال وسائل التواصل الاجتماعي

تقييد حرية الحركة والتنقل

إن التزايد في البلاغات المقدمة عن العنف المنزلي يحدث في الوقت ذاته الذي تتعرض فيه هذه الخدمات الأساسية للإرهاب و الخطر الناجمين عن هذه الجائحة ، فإن توفير الرعاية والدعم لإنقاذ حياة النساء اللواتي تعرضن للعنف (مثل الرعاية السريرية لضحايا الإغتصاب ورعاية الصحة العقلية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات) قد يُعطل نتيجة إرهاب الجهات المقدمة لهذه الخدمات الصحية وإنشغالهم بالتعامل مع حالات الإصابة بكوفيد 19 ومعالجتها، وحتى في حالة المحافظة على أبسط الخدمات الأساسية والتي تُعتبر ضرورية ، فإن انعدام التنسيق في المواجهة بين قطاع الصحة وقطاع الشرطة و قطاع القضاء وكذلك دوائر الخدمات الاجتماعية ، بالإضافة إلى التباعد الاجتماعي المفروض، يجعل هذه القطاعات تواجه تحديات في تقديم دعمٍ ناجعٍ ومناسبٍ للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف.

وفي ظل جائحة كورونا أصبحت حرية الحركة والتنقل مُقيّدة و أصبح الوصول إلى الخدمات الأساسية الضرورية محدوداً جداً و قد صارت هذه الخدمات الأساسية تُدار بطريقة مختلفة نتيجةً للتباعد الاجتماعي (وذلك عن طريق تقديم الإستشارات اللازمة عبر الهاتف أو عبر رسائل البريد الإلكتروني أو عبر غيرها من المنصات)، ونتيجة لذلك فقد تناقصت طلبات المساعدة المقدمة من النساء والفتيات ، إن هذا مؤشر مثير للقلق بالنسبة للنساء اللاتي أصبحن دون ملجأ ، بحيث لا يمكنهن الوصول إلى الوسائل التي يُمكن أن تساعدن على مواجهة حالات العنف أو النجاة منها ، ونتيجة للوضع السائد قد لا تتمكن النساء والفتيات من الوصول إلى الشبكات والمنظمات التي تقدم الدعم لهن وتعترف بإساءة المعاملة (مثل شبكات حقوق المرأة، والمدرسين، والعاملين في مجال الصحة، وعلماء الدين، وموظفي التنمية المجتمعية) .

قد لا تتمكن النساء والفتيات في العديد من الدول، ولا سيما اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز، من الوصول إلى وسائل الخدمات المُقدمة اللازمة لطلب المساعدة مثل الهاتف المحمول والحاسوب والإنترنت أو قد لا يستطعن استخدامها بشكل حرّ وآمن داخل المنزل بسبب تعرضهن للمراقبة عن كثب من قبل الجاني أو أحد أفراد الأسرة وذلك نتيجة الفجوة الرقمية القائمة بين الجنسين.

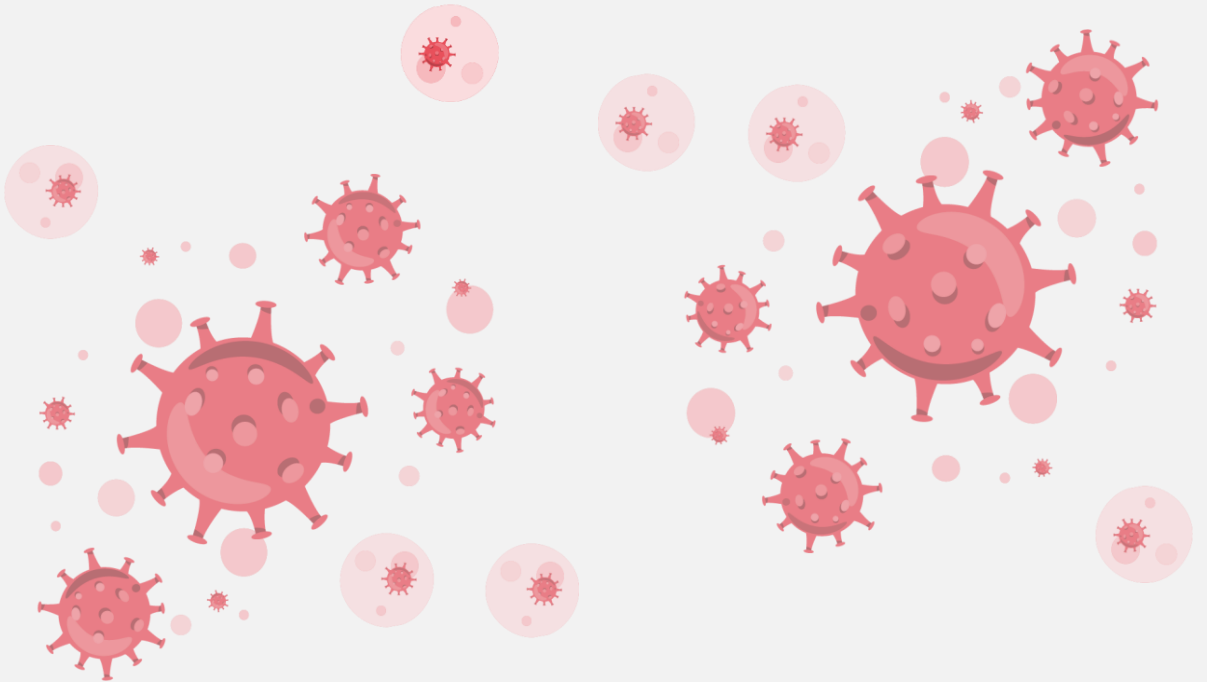
وفي الحالات التي تتاح فيها للمرأة إمكانية الوصول إلى وسائل التكنولوجيا، فإن العنف الإلكتروني يتزايد ضد المرأة (وذلك من خلال تلقيهن لرسائل بريد إلكتروني أو لرسائل نصية قصيرة مسيئة وجنسية، أو تعرضهن لمحاولات تقربٍ مسيئة وغير لائقة على مواقع التواصل الاجتماعي).

ازداد استخدام المنصات الإفتراضية في الأسابيع القليلة الماضية نظراً لقيود الحركة المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 ، وقد استخدم البعض هذه المنصات كفرصة لاستدراج صغار السن إلى أوضاع استغلالية، فالملايين من النساء والفتيات يستخدمن مؤتمرات الفيديو عبر المنصات الإفتراضية بشكل متكرر وذلك للعمل والدراسة، ووفقاً لوسائل الإعلام المختلفة ولمنشورات وسائل التواصل الاجتماعي ولخبراء حقوق المرأة، فإن أشكال العنف المختلفة التي تحدث على شبكة الإنترنت أخذت بالازدياد بما في ذلك المطاردة والتنمر والمضايقة، إلى جانب التحرش الجنسي والتصيد الإلكتروني.

إلى جانب زيادة البلاغات المُقدمة عن العنف ضد النساء والفتيات ، فإننا نشهد أيضاً مزيداً من التعقيد في هذا العنف.

ويُرجح أن تزداد مخاوف النساء وإحتمال تعرضهن إلى العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الأخرى في الأماكن حيث تنتشر جائحة كوفيد 19 سواء بالمناطق الحضرية أو الريفية، حين تفرغ الشوارع ووسائل النقل من الناس بإستثناء الأشخاص العاملين في الخدمات الأساسية نتيجة إجراءات الإغلاق والتباعد الإجتماعي.

تُشكل النساء نسبة 70 في المائة من العاملين في مجال الرعاية الصحية وممن يقفون في الخطوط الأمامية لمواجهة جائحة كوفيد19، نتيجة لذلك تواجه النساء مخاطر متعددة تُهدد صحتهم ورفاههن وسلامتهن، وقد ازدادت البلاغات المتعلقة بالاعتداءات الجسدية واللفظية تجاه العاملين في مجال الرعاية الصحية...



الأثر الاقتصادي للعنف ضد النساء والفتيات و جائحة كوفيد19

تُعد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العنف ضد النساء والفتيات كبيرة جداً ، وذلك بسبب زيادة التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات للضحايا، بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة باستجابة نظام العدالة الجنائية ، والعامل الوحيد الذي يرفع من هذه التكلفة هو زيادة العنف ، بحيث يُتوقع أن يزداد العنف في ظل هذا الوباء، وإن الإرتفاع المتوقع في مختلف أشكال ومظاهر العنف ضد النساء والفتيات لن يؤدي إلى تفاقم الآثار الاقتصادية لأزمة كوفيد 19 فحسب، بل سوف يؤدي أيضاً إلى إبطاء الانتعاش الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

إن الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد 19 والمُتمثل في إغلاق واسع النطاق للأعمال التجارية والشركات والمصانع يفرض ضغوطاً مالية متزايدة على المجتمعات المحلية، ولا سيما على شرائح المجتمع التي تضم بالفعل فئات السكان الأكثر ضعفاً أو الأقل قدرة على مساعدة أنفسهم بحيث أن هذه الفئات هم الأكثر عرضة لخطر هذه الجائحة ، وتعمل معظم النساء على نحو غير متناسب في وظائف غير آمنة ذات أجور مُنخفضة وبطبيعة دوام جزئي في الإقتصاد غير المنظم ، حيث أن هذه الوظائف ذات دخل غير مضمون وحماية اجتماعية (مثل التأمين الصحي) ضئيلة أو مُعدمة ، وبالتالي فإنهن أكثر عُرضة للخطر الناجم عن الركود الاقتصادي في ظل هذه الأزمات وأقل حمايةً من آثاره.

وبناءً على التجربة المكتسبة من تفشي وبائي الإيبولا وزيكا ، تُظهر هذه التجربة أن الأوبئة تُفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، بما في ذلك أوجه عدم المساواة القائمة على الوضع الاقتصادي، والقدرة، والعمر، والنوع الاجتماعي.

ومن ثم فإن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الصارخة سوف تُعرض أكثر الفئات المُستضعفة من النساء لخطر العنف بشكل أكبر، وفي ظل هذه الأزمة ، سوف يستمر تزايد العنف ضد النساء والفتيات، في الوقت ذاته الذي تزداد فيه البطالة والضغوط المالية وانعدام الأمن ، وإن فقدان النساء لدخلهن في حالات التعسف سوف يزيد من صعوبة تخطيهن للأوضاع الحالية .

إن الأثر المالي لجائحة كوفيد 19 سوف يُؤثر على قدرة المنظمات المحلية المعنية بقضايا المرأة في الدعوة إلى إجراء إصلاحات في مجال السياسات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات بالإضافة إلى تأثيره على الخدمات المقدمة للناجين من العنف على الأمد البعيد .

توصيات تتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها

من المهم جداً التصدي لتزايد العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد 19 وذلك من خلال الجهود المكثفة والمستعجلة من جانب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية ووكالات الأمم المتحدة ، ولذلك يجب إعطاء الأولوية لاحتياجات النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز.

توصيات للحكومات

- ❑ تخصيص موارد إضافية وإدراج تدابير قائمة على الأدلة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في خطط مواجهة الوطنية لجائحة كوفيد 19 .
- ❑ تعزيز الخدمات المقدمة للنساء اللاتي يتعرضن للعنف خلال جائحة كوفيد 19 وتسهيل وصولهن إليها وذلك من خلال :
 - ❖ اعتبار الخدمات المقدمة للنساء اللاتي يتعرضن للعنف خدمات أساسية بحيث يجب المحافظة على إستدامة عملها خلال فترة الإغلاق .
 - ❖ تعزيز الخدمات المقدمة للنساء والفتيات بما في ذلك المأوي والملاجئ، وذلك من خلال إجراء تقييمات سريعة لقدرتها الإستيعابية، ووضع عمليات لتقييم المخاطر، وإعداد خطط للسلامة وإدارة حالات العنف وقضاياهم ، بحيث تتماشى هذه الإجراءات والخدمات مع سياق هذه الجائحة ، وذلك لضمان حصول الناجين من العنف على الدعم اللازم خلال فترة الإغلاق .
 - ❖ توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف وللعاملين في الخطوط الأمامية في مجالي الدعم الصحي والاجتماعي .
 - ❖ زيادة القدرة الإستيعابية للمأوي والملاجئ وإستخدام الأماكن الأخرى المتاحة، مثل الفنادق الفارغة، أو المؤسسات التعليمية وذلك لتلبية احتياجات الحجر الصحي المتزايدة .
 - ❖ تعزيز خطوط المساعدة الهاتفية التي تقوم بحماية النساء والفتيات من الاستغلال والاعتداء الجنسي، بالإضافة إلى دعم الحلول القائمة على التكنولوجيا مثل الرسائل القصيرة والأدوات العاملة عن طريق الإنترنت وشبكات الدعم الاجتماعي التي تقوم بتقديم المساعدات والإستشارات عبر الإنترنت.
- ❑ بناء القدرات الخاصة بالخدمات الرئيسية وذلك لمنع الإفلات من العقاب ولتحسين جودة مواجهة المقدمة وذلك من خلال :
 - ❖ رفع مستوى الوعي لدى أفراد الشرطة والقضاة حول زيادة العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد-19 وتوفير التدريب اللازم لهم وذلك لتوضيح آلية الإستجابة لضحايا العنف وحمايتهم ، بالإضافة إلى آلية إيصالهم إلى الخدمات الرئيسية المناسبة .
 - ❖ تدريب المُواجهين لحالات العنف والعاملين في الخطوط الأمامية على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، بما فيهم العاملون في مجال الصحة، وموظفو إنفاذ القانون وموظفو المحاكم، والعاملين في الملاجئ المخصصة لحالات الطوارئ ومقدمي الإستشارات ، حيث أنهم هم الوحيدون الذين لا يزالون يعملون خلال هذه الأزمة .
 - ❖ توفير تدريب ملائم لموظفي قطاع التعليم وخدمات الأطفال يتعلق بالسلامة والمعلومات اللازمة لإحالة الأطفال الذين قد يتعرضون للإعتداء وسوء المعاملة في المنزل أو الذين قد يكونون عُرضة للمتصيدين عبر الإنترنت .

توصيات للحكومات

- وضع قضايا المرأة في صميم الجهود المبذولة لمواجهة جائحة كوفيد 19 وللتعافي من إصابتها كالتدابير المتعلقة بتغيير السياسات وبصياغة الحلول الملائمة من خلال :
- ❖ توفير الدعم لمنظمات حقوق المرأة ذات القاعدة الشعبية ، ولا سيما تلك المنظمات التي تُقدم الخدمات الأساسية لفئات السكان المستضعفين والقاطنين في المناطق النائية الذين يصعب الوصول إليهم .
- ❖ ضمان مشاركة المنظمات المعنية بقضايا المرأة والمنظمات النسوية المحلية في عمليات صنع القرار بحيث يتم تحديد الاحتياجات والشواغل المتعلقة بالنساء والفتيات وبالتالي يتم إدراجها في التدابير والسياسات المتعلقة بمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له.
- ❖ النظر في الدور الذي تقوم به المنظمات المعنية بقضايا المرأة في خطط التعافي وفي تقديم الحلول طويلة الأجل وذلك لمعالجة زيادة العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد 19 .
- ضمان جمع بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي وذلك لفهم تأثير جائحة كوفيد 19 على العنف ضد النساء والفتيات من خلال :
- ❖ جمع بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي عن حالات العنف ضد النساء والفتيات، بحيث تشمل هذه البيانات العنف المنزلي والعنف النفسي والعنف الاقتصادي والعنف الجنسي، بالإضافة إلى تسجيل أماكن وقوع هذه الحالات.
- ❖ جمع البيانات التي تتعلق باحتياجات وقدرات الخدمات الرئيسية المقدمة في الاستجابة للطلبات المتزايدة من النساء والفتيات في ظل جائحة كوفيد 19
- ❖ التأكد من أن الجهود المبذولة لجمع البيانات لا تُعرّض النساء والفتيات لخطر أكبر من العنف والتوتر.

اجراءات يوصى بها لمنظمات المجتمع المدني

تعزير المناصرة والمشاركة لمختلف الجهات والهيئات الفاعلة وذلك للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد19 وذلك من خلال :

□ رفع مستوى الوعي والتأييد لدى أفراد المجتمع حول زيادة العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد 19

□ تحدي الأنماط المقولبة المتعلقة بالجنسين والأنماط الذكورية المؤذية أو الضارة بصورة إستباقية، حيث تتفاقم هذه الأنماط في ظل الظروف المرتبطة بجائحة كوفيد 19 (مثل زيادة أعمال الرعاية المنزلية والأسرية الملقاه على عاتق المرأة وانعدام الأمن المالي/البطالة)، مع إرسال رسائل هادفة إلى الرجال من أجل تشجيعهم على الطرق الصحية للتعامل مع المواقف العصبية والمجهدة .

□ العمل مع وسائل الإعلام وذلك لمواصلة تسليط الضوء على العنف المتزايد ضد النساء والفتيات، وبيان الكيفية التي تتفاقم فيها عوامل الخطر والتي تدفع إلى زيادة العنف في ظل جائحة كوفيد 19.

□ تقديم المعلومات اللازمة إلى الناجيات من العنف المنزلي من خلال الإعلانات العامة، حول كيفية مواصلة عملهن بطريقة آمنة، باستخدام أشكال يسهل فهمها والوصول إليها من قبل مختلف فئات النساء والفتيات.

□ رفع مستوى الوعي لدى القطاع الخاص وإشراكه في آلية منع العنف ضد النساء والفتيات ومواجهته باستخدام الإرشادات العالمية المتاحة، بما في ذلك النساء العاملات في المنزل عن بُعد خلال جائحة كوفيد 19 واللاتي يتعرضن للعنف المنزلي.

□ تأكد من أنّ السلطات المحلية والإقليمية تقوم بتوفير أماكن عامة آمنة للنساء والفتيات في مختلف مراحل هذه الجائحة .

مشاركات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الإجراءات الواجب إتخاذها في الدول العربية

تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع شركائها لضمان إدراج تدابير التصدي للعنف ضد النساء والفتيات في مواجهة جائحة كوفيد 19 وإلى أن يتم التعافي منها وذلك على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بما يتماشى مع مبدأ عدم إغفال أحد.

يقوم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المعني بإنهاء العنف ضد المرأة (صندوق الأمم المتحدة الاستئماني) بمراجعة جميع المنح الحالية لتحديد الميزانية المحتملة التي يمكن إعادة تخصيصها بالسرعة الممكنة وذلك لتقديم المساعدة الفورية للمنظمات النسائية المحلية في هذه الأوقات العصيبة ، وrehناً بمساهمات المانحين، سينشئ الصندوق أيضاً نافذة تمويل لجائحة كوفيد 19 ذات مسارين محددتين:

- دعم منظمات المجتمع المدني بالدول العربية القائمة والممولة من قبل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني مع إعطاء الأولوية للمنظمات النسائية الصغيرة وذلك لتوفير تمويل أساسي إضافي لمساعدتها على التكيف مع التحديات الناشئة نتيجة أزمة كوفيد 19 وضمان استمرارية مشاريعها واستدامة المنظمة على المدى البعيد.
- مواجهة مضادة لجائحة كوفيد 19 يُطلق عليها "مواجهة كوفيد 19 " تهدف إلى تقديم مقترحات من شأنها تمويل مشاريع جديدة مصممة خصيصاً لدعم النساء والفتيات الناجيات من العنف في ظل الأزمات الناتجة عن جائحة كوفيد 19.

المواجهة المراعية لقضايا الجنسين والمواجهات المحلية ذات الصلة بجائحة كوفيد 19 وبالعنف ضد النساء والفتيات، مع وجود النساء في أدوار رئيسية في صنع القرارات المتعلقة بها :

- وعلى الصعيد العالمي، ومن خلال مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بالمدينة الآمنة والأماكن العامة الآمنة، تعمل الأمم المتحدة مع الحكومات المحلية، وقطاعات القضاء/الشرطة/الصحة، والمنظمات النسائية الشعبية، لتعميق الدعم عبر دوائر البلديات مثل (النقل، الحقائق العامة، أماكن العمل العامة، الصرف الصحي، الإسكان) في ضمان توفير أماكن عامة آمنة للنساء والفتيات خلال هذه الأزمة.

زيادة المعرفة ودعم الوعي من أجل تعبئة المجتمعات المحلية

- يساهم الشركاء المعنيون بقضايا العنف ضد المرأة في توعية وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حول جائحة كوفيد 19 وكذلك توعيتهم حول زيادة العنف ضد النساء والفتيات وإستراتيجيات الوقاية منه ، بحيث يشمل ذلك التركيز على الأنماط الذكورية الإيجابية وتقاسم المسؤوليات المتعلقة بالأعباء المنزلية ودعم عاملات المنازل و العاملات المستضعفات

أسئلة وأجوبة حول : العنف ضد المرأة في ظل جائحة كوفيد-19



ماذا يُمكن أن أفعل في حال فقدتُ الشعور بالأمان داخل المنزل ؟

□ سوف يكون من المفيد جداً تواصلك مع أحد أفراد عائلتك أو أصدقائك أو جيرانك لطلب المساعدة في حالة تعرّضك للعنف ، أو يمكنك طلب المساعدة والدعم من خلال الخدمات الإلكترونية المخصصة للناجيات من العنف أو من خلال خطوط الإتصال المباشر (الخط الساخن – الرقم الأخضر) ويمكنك الإستفسار عن حالة الخدمات المحلية مثل الملاجئ التي تقوم بإيواء الناجيات من العنف أو الإستشارات الإلكترونية وطلب المساعدة منها في حال كانت هذه الخدمات متوفرة وقادرة على تقديم الدعم في ظل الإغلاقات المفروضة .

□ ينبغي عليك وضع خطة إحترازية تضمن السلامة لك ولأطفالك في حال تصاعد العنف الموجه ضدكم وإزياده ، وتشمل هذه الخطة :

✓ تحديد المكان الذي يجب الذهاب إليه في حالة الإضطراب إلى المغادرة الفورية للمنزل للحفاظ على سلامتك مثل : منزل صديق ، جار ، زميل ، قريب أو الملاجئ المعنية بإيواء الناجيات من العنف .

✓ إعداد خطة مسبقة آمنة لألية الخروج من المنزل والوصول إلى المكان المنشود تأخذ بعين الإعتبار وسائل النقل المتاحة .

✓ الإحتفاظ بالأمور الضرورية اللازمة في حالات الطوارئ عند مغادرتك للمنزل مثل : الهاتف ، قائمة الأرقام الخاصة بحالات الطوارئ ، وثائق إثبات الشخصية، الأدوية ، الملابس والمال.

✓ الإتفاق مع أحد الجيران أو الأقارب الموثوق بهم على إشارة أو رمز معين يمكنهم الوصول إليك من خلاله ومساعدتك في حالات الطوارئ إن كان ذلك ممكناً.

من يُمكنه مساعدتي وإلى أين يجب أن أذهب عند الحاجة إلى العناية الطبية بسبب تعرّضي للعنف ؟

□ يُمكنك الإتصال لطلب الإسعاف أو الإتصال بالخدمات الصحية الطارئة في دولتك عند الحاجة إلى عناية طبية عاجلة ، وعند الحاجة إلى أي دعم آخر قومي بالإتصال بقدمي هذه الخدمات سواءً أكانت خدمات صحية أو غيرها من الخدمات ليقوموا بتقديم الدعم اللازم .

هل هنالك أي شخص يُمكنه مساعدتي أثناء جائحة كوفيد 19 في المشاكل النفسية أو الجنسية أو الاجتماعية أو الصحية أو البدنية طويلة الأمد التي أعانيها بسبب العنف الذي تعرّضتُ إليه؟، علماً بأنني أشعر بالأمان داخل المنزل.

□ قومي بطلب الرعاية والمساعدة اللازمة من أحد مقدمي الرعاية الصحية المُدرّبين بشأن الأعراض والحالات المرضية ، بما فيها الإصابات التي تحتاج إلى رعاية طبية ، ونظرًا للقيود المفروضة على حرية الحركة والضغوط مُثقلة للقطاعات الصحية بسبب تفش هذه الجائحة فسوف يكون من الصعب الحصول على رعاية صحية قائمة على التواصل الشخصي بين مقدم هذه الرعاية والشخص المُحتاج إليها، ولذلك ففي هذه الحالة يتوجب عليك التفكير بخيارات بديلة متوفرة بالقرب منك مثل الاستفادة من الخدمات التي تُقدم الدعم عبر استخدام الوسائل الحديثة المُعتمَدة على الهاتف أو الإنترنت.

إليك بعض النصائح التي من شأنها التخفيف من التوتر والاجهاد :

أحرص على مواصلة العناية الصحية الخاصة بك عن بُعد بواسطة الهاتف أو الإنترنت في فترة الإغلاق الناجم عن كوفيد 19.

جددي اشتراكك في الأنشطة التي ساعدتك في السابق على التعامل مع الصعاب وتخطيها.

قومي بالإطلاع على المعلومات المتعلقة بفيروس كوفيد 19 من مصادر موثوقة، مع تقليل الوقت الذي تقضينه في متابعة الأخبار وذلك لتخفيف من التوتر الناتج عن مشاهدة الأخبار وتصفح المعلومات غير الدقيقة.

إحرص على ممارسة تمارين الاسترخاء المختلفة للتخفيف من حدة المشاعر والأفكار التي تُسبب التوتر والاجهاد ومن الامثلة على هذه التمارين : التأمل والتنفس البطيء وما إلى ذلك.

لا تتخلي عن روتينك اليومي ، وخصّصي وقتاً مناسباً للنشاط البدني والنوم.

حافظي على التواصل الدائم مع الأصدقاء والأقارب، ومعرفة طريقة الإتصال بهم عند إحتياجك للمساعدة والدعم منهم.

كيف يُمكنني تقديم المساعدة لشخصٍ أعرفه حيث أشعر بالقلق والخوف عليه ؟

إليك بعض الأمور التي تستطيعين فعلها في حالة معرفتك لشخص ما في علاقة يتعرّض فيها للإساءة والإيذاء وتشعرين بالقلق عليه :

- ✓ البقاء على إتصال دائم ومنتظم مع هذا الشخص وذلك للتأكد من سلامته وصحته مع التأكد من قدرة هذا الشخص على تواصل معكِ على نحو آمن.
- ✓ البحث عن أفضل الطرق والوسائل التي يُمكنك من خلالها التواصل مع هذا الشخص دون التسبب بتعرّضه لمزيد من الأذى عند وجود مرتكب العنف في المنزل أو عند الخوف من قدرة المُرتكب على تفتيش هاتفه ورؤية الإتصالات والمحادثات الجارية بينكم.
- ✓ تأكدي من عدم وجود مرتكب العنف داخل المنزل عند تحدثك مع هذا الشخص عن طريق إرسال رسالة قصيرة أو بريد إلكتروني أو عبر وسائل التواصل الإجتماعي بدلاً من الإتصال المباشر مع إتزام الحرص الشديد.
- ✓ معرفة الخدمات المقدمة للناجيات من العنف والعاملة خلال فترة جائحة كوفيد 19 مثل الملاجئ وخدمات الإستشارات وخطوط الإتصال المباشرة بالإضافة إلى معرفة المنظمات المعنية بالمرأة.
- ✓ نشر المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات على مواقع التواصل الإجتماعي وإخبار معارفكِ بها.
- ✓ تقديم المعلومات إلى الشخص المعني بصورة متحفظة وحريصة دون اللجوء إلى الطرق المباشرة، وذلك خوفاً من معرفة مرتكب العنف.
- ✓ البقاء على إستعداد تام للإتصال بالشرطة أو الخدمات الصحية الطارئة أو بالخطوط المباشرة الخاصة بتقديم الدعم وذلك عند حاجة الشخص الذي تعرفينه إلى المساعدة العاجلة.

ماذا ينبغي أن أفعل عند معرفتي بوقوع حادثة عنف أثناء جائحة كوفيد-19 وأريد الإبلاغ عنها ؟

- ✓ يجب عليك إتباع الإجراءات والإرشادات الخاصة بدولتك عند رغبتك بالإبلاغ عن حادثة عنف، مع الحرص على الإتصال بالخدمة التي من المرجح أن تحسلي من خلالها على استجابة تُركز على الناجيات من العنف.
- ✓ تأكدي من توفير خطة سلامة مُحكمة تحميك من التعرّض للخطر.
- ✓ حث أصحاب القرار بدولتك للقيام بإستثناءات من القيود المفروضة على حرية التنقل للسماح للأشخاص بالتبليغ عن العنف.
- ✓ قومي بطلب الدعم من الأصدقاء أو الجيران أو الزملاء أو من خدمات الدعم المحلية المخصصة للناجيات من العنف عندما تواجهين مشاكل أو صعوبات في إبلاغ الجهات المعنية.

لقد قمتُ بالفعل بإيذاء زوجتي وأطفالي أو أخشى أن أؤذيهم بأقوالي أو أفعالي ، فكيف لي أن أسيطر على نفسي وما هي النصائح لتوقف عن ذلك ؟

- ✓ قُم بتغيير مكانك أو قُم بالخروج من المنزل لأخذ نفسٍ عميق عند شعورك بالغضب أو الإنزعاج .
- ✓ قُم بتمارين التنفس التي تتضمن (شهيق وزفير) وخلال هذه التمارين قُم بالتفكير جيداً قبل إتخاذ أي تصرف أو التحدث بأي شيء وذلك لتخلص من حالة الغضب والعودة إلى حالة الهدوء.
- ✓ اطلب المساعدة من أحد الأصدقاء أو الأقرباء الموثوق بهم وقم بالتحدث إليهم لتقليل من حدة غضبك أو قم بطلب المساعدة والمشورة من الخدمات المتخصصة بهذا المجال أو من الخدمات الصحية المحلية إذا لزم الأمر .
- ✓ مراعاة الضغوطات الناجمة عن هذه الجائحة بسبب الإغلاق والضغوطات المالية الناجمة عنه ، حيث أن جميع أفراد عائلتك يعانون من الإجهاد والتوتر في هذه الفترة .

- ✓ إتخاذ التدابير اللازمة لضمان تعاملك السليم مع الإجهاد والتوتر بطرق آمنة وسليمة
- ✓ تحلّ بالطف والصبر في أقوالك وأفعالك عند تعاملك مع زوجتك وأطفالك وجميع أفراد العائلة .

كيف يمكنني مساعدة الناجيات من العنف أثناء جائحة كوفيد-19

بصفتي عاملاً في مجال الصحة ؟

- بصفتك عاملاً في مجال الصحة ، يُمكنك القيام بأمر عديدة للمساعدة في التخفيف من آثار العنف على النساء والأطفال خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها .
- ✓ يجب عليك تقديم المساعدة ورعاية النساء اللاتي يطلبن المساعدة لمعالجة الأذى الجسدي والنفسي الناجم عن العنف حتى في ظل حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن كوفيد-19 .
 - ✓ استخدام وسائل التكنولوجيا المختلفة لتقديم الخدمات والدعم للنساء مثل الهاتف المحمول و وسائل التواصل الإجتماعي العاملة عبر الإنترنت مع الحرص على القيام بذلك بطريقة آمنة لا تسبب مزيداً من الأذى للناجيات ، وذلك في حال لم تكن الرعاية المباشرة ممكنة بسبب الإغلاق .
 - ✓ معاملة الناجية المصابة بفيروس كوفيد-19 كغيرها من الناجيات عند طلبها للمساعدة بشأن العنف الذي تتعرض له دون إختلاف في طريقتك في الإستجابة لها، مع الإلتزام بالاجراءات الصحية المقررة في التعامل مع المصابين مثل ترك مسافة لا تقل عن متر ونصف بينك وبين المصابة وارتداء الكمامات والملابس الواقية وغسل اليدين بانتظام لتجنب العدوى .
 - ✓ المشاركة في التدريبات اللازمة للتعامل مع الناجيات من العنف للعاملين في الخطوط الأمامية في مواجهة هذا الوباء للمحافظة على سلامة المرأة
 - ✓ تشجيع المرأة على التواصل مع خدمات الدعم الإضافية
 - ✓ الإستماع والفهم الجيد للناجيات من العنف مع إظهار الاهتمام باستفسارات المرأة وشواغلها

ماهي الأمور التي يمكنني فعلها بصفتي مُديراً لمرفق صحي لتقديم الدعم للناجيات من العنف خلال جائحة كوفيد 19 ؟

- ✓ تحديد الخدمات المخصصة للناجيات من العنف مثل خطوط الاتصال المباشر والملاجئ وخدمات تقديم الاستشارة بالإضافة إلى تحديد جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات المحلية المخصصة لهن.
- ✓ تحديد ساعات عمل الخدمات المقدمة للناجيات بالإضافة إلى تفاصيل الإتصال بها
- ✓ تحديد الخدمات التي يُمكنها أن تُقدم الدعم والمساعدة للناجيات من العنف عن بُعد.
- ✓ تيسير حصول المرضى أو المواطنين القادمين إلى مرفقك الصحي على المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات وإتاحة هذه المعلومات لمقدمي الرعاية الصحية.
- ✓ تشجيع وتقديم الدعم لجميع مقدمي الرعاية الصحية في مرفقك لمواصلة دعم الناجيات من العنف في ظل هذه الظروف الحرجة.
- ✓ البقاء على استعداد تام لتقديم خدمات رعاية عن بُعد أو بطرق بديلة نتيجة الإغلاق المفروض عن طريق وضع خطط إستجابة فعالة قادرة على التحول السريع إلى الطرق البديلة .
- ✓ إرشاد الناجيات إلى الطرق التي تيسر لهنّ حماية أنفسهن و تزويدهن بالأرقام الضرورية للحصول على الدعم

ما الذي يمكنني فعله بصفتي أحد صنّاع السياسات لوقاية المرأة من العنف والتصدي له أثناء جائحة كورونا؟

- ✓ ضمان شمول خطط التأهب ومواجهة جائحة كوفيد19 للخدمات الأساسية الخاصة بالعنف ضد المرأة عند وضع هذه الخطط.
- ✓ التأكد من تخصيص موارد كافية للخدمات المُقدمة للناجيات من العنف مع الحرص على تحديد السبل التي من شأنها إتاحة هذه الخدمات لهن في ظل الإغلاقات المفروضة .
- ✓ الحرص على استخدام التكنولوجيا في مجال الصحة مثل التطبيب عن بُعد وذلك لتعزيز فرص حصول الناجيات من العنف على الدعم والخدمات المُقدمة.

- ✓ ضمان شمول خطط التأهب ومواجهة جائحة كوفيد-19 للخدمات الأساسية الخاصة بالعنف ضد المرأة عند وضع هذه الخطط.
- ✓ التأكد من تخصيص موارد كافية للخدمات المقدمة للناجيات من العنف مع الحرص على تحديد السبل التي من شأنها إتاحة هذه الخدمات لهن في ظل الإغلاقات المفروضة .
- ✓ الحرص على استخدام التكنولوجيا في مجال الصحة مثل التطبيب عن بُعد وذلك لتعزيز فرص حصول الناجيات من العنف على الدعم والخدمات المقدمة.
- ✓ ضمان عدم معاقبة قوانين حظر التجول المفروضة للنساء اللاتي يخرجن لطلب المساعدة من الشرطة أو المستشفى بسبب تعرّضهن للعنف مع التأكيد من توفير ملاجئ لإيوائهن إذا تطلب الأمر ذلك.

هل إزداد العنف ضد المرأة منذ بداية جائحة كوفيد-19 ؟

بحيث تُشير تقارير معظم الدول العربية إلى زيادة واضحة وكبيرة في حالات العنف المنزلي في ظل جائحة كوفيد-19 وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة ، تُشير تقارير أخرى إلى إنخفاض عدد النساء اللاتي يطلبن الدعم والمساعدة بسبب تدابير حظر التجول المفروضة بالإضافة إلى خوفهن من الذهاب إلى هذه الخدمات الصحية خشية الإصابة بالعدوى من الأشخاص المصابين بهذا الفيروس.

كيف تزيد جائحة كوفيد 19 من مخاطر تعرّض النساء للعنف ؟

تزيد جائحة كوفيد 19 من خطر تعرّض النساء للعنف نتيجة ضغط الإجهاد والتوتر الذي تسببه هذه الجائحة للأسرة نظرا للضغوطات المالية خاصّة والتي أدّت إلى طرد العاملين والعاملات من عملهم وفقدنهم لمصدر دخلهم و إنخفاض إمكانية الحصول على الخدمات والجلوس المطوّل داخل المنزل بسبب حظر التجول المفروض ، بالإضافة إلى صعوبة وصول النساء إلى مصادر المساعدة القليلة مثل خطوط الإتصال المباشر والملاجئ والشرطة والخدمات الصحية .

ما هي فئات النساء الأكثر عُرضة للخطر في ظل هذه الجائحة؟

جميع النساء في هذه الجائحة مُعرضات لخطر العنف لكن هنالك فئات معينة من النساء مُعرضات بشدة لخطر التعرض للعنف أكثر من غيرهن في ظل هذه الجائحة :

- النساء المسنات
- النساء ذوات الإعاقة
- النساء النازحات المهاجرات أو اللاجئات
- النساء اللاتي يعشن في المناطق المتضررة بالنزاعات

لماذا يجب علينا إيلاء إهتمام خاص لقضية العنف ضد المرأة خلال جائحة كوفيد 19؟

لأنّ العنف ضد المرأة يُعدّ انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى آثاره الجسيمة والمتمثلة في :

- إلحاق العديد من العواقب الصحية على النساء وأطفالهن
- يؤدي إلى إصابات ومشاكل خطيرة تتعلق بالصحة الجسدية والجنسية والنفسية والإنجابية
- للعنف آثاراً طويلة الأمد على رفاه المرأة
- يؤدي إلى الوفاة في حالاته القسوى

ولذلك يجب علينا وقاية النساء من هذا العنف وتقديم الدعم للناجيات منه وذلك كمساهمة في الحفاظ على حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة ولتعزيز رفاههن والحد من آثاره الجسيمة، وتُمثل الوقاية من العنف أهمية بالغة في التخفيف من الضغوطات الملقاة على عاتق القطاع الصحي في ظل هذه الأزمة الصحية التي أنهكته.



الاتحاد العربي للتقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

الهاتف : 0096265824829

البريد الإلكتروني : info@arabtradeunio.ssn.org

www.arabtradeunion.org

تابعونا على:

ArabTradeUnion

